



التعددية اللغوية: احترام المساواة بين اللغات الرسمية

مشروع قرار مقترح من إكوادور وبنما والاتحاد الروسي

جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعون،

(الفقرة ١ من الديباجة) بعد أن نظرت في تقرير المدير العام المعنون "التعددية اللغوية: تنفيذ خطة العمل"؛

(الفقرة ١ مكرراً من الديباجة) وإذ تذكر بالقرار ٣٢٨/٧١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والداعي إلى التعامل مع تعدد اللغات على نحو عملي ومتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة دون أن تترتب عليه أي تكاليف؛

(الفقرة ٢ من الديباجة) وإذ تضع في اعتبارها أن طابع الشمولية الذي تتسم به المنظمة يقوم على جملة أمور من بينها التعددية اللغوية واحترام تكافؤ اللغات الرسمية التي اختارتها الدول الأعضاء وتعدديتها؛

(الفقرة ٣ من الديباجة) وإذ تذكر بالقرارات والقواعد التي تسري على الترتيبات المتصلة باللغات في المنظمة، ولاسيما القرار ج ص ع ٥٠٠-٣٢ (١٩٩٧) بشأن احترام المساواة بين اللغات الرسمية والقرار ج ص ع ٥١٤-٣٠ (١٩٩٨) بشأن أسلوب عمل جمعية الصحة الذي طلب فيه من المدير العام إتاحة وثائق الأجهزة الرئاسية في المنظمة على الإنترنت والقرار م ت ١٠٥ ق ٦ (٢٠٠٠) بشأن استخدام اللغات في منظمة الصحة العالمية؛

(الفقرة ٤ من الديباجة) واقتناعاً منها بأهمية احترام تنوع الثقافات وتعدد اللغات الدولية لتحسين السياسات الصحية في العالم، وخصوصاً في البلدان النامية، وإتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء للاطلاع على المعلومات والتعاون العلمي والتقني؛

(الفقرة ٥ من الديباجة) وإذ تعرب عن أسفها لمواصلة استخدام مختلف اللغات الرسمية ولغات العمل على نحو غير متكافئ ضمن المنظمة؛

(الفقرة ٦ من الديباجة) وإذ تعيد تأكيد ضرورة ضمان الترجمة العالية الجودة للوثائق إلى جميع لغات المنظمة الرسمية؛

(الفقرة ٧ من الديباجة) وإذ ترى أن إعداد معلومات المنظمة التقنية الأساسية مثل المبادئ التوجيهية للمنظمة وتوزيعها باللغات الرسمية الست شرط من الشروط الأساسية لتحقيق المساواة بين الدول الأعضاء؛

(الفقرة ٨ من الديباجة) وإذ تشدد على ضرورة تحقيق التكافؤ التام بين اللغات الرسمية الست، بما في ذلك على موقع المنظمة على الإنترنت،

الفقرة ١ من المنطوق **تطلب من المدير العام ما يلي:**

(١) أن يأخذ في الحسبان التوصيات الواردة في القرار ٣٢٨/٧١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ويعمل بالتعاون مع دوائر اللغات التابعة للأمم المتحدة، ولاسيما لوضع نُهج لا تترتب عليها أي تكاليف؛

(٢) أن يطبق قواعد المنظمة التي تحدد الممارسة اللغوية ضمن الأمانة على نحو عملي ومتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة دون أن تترتب عليه أي تكاليف؛

(٣) أن يضمن المساواة في التعامل مع جميع دوائر اللغات وفي توفير شروط العمل والموارد المواتية لها بهدف تحقيق أعلى درجة من الجودة فيها؛

(٤) أن ينهض بالتعددية اللغوية في عمل الأمانة اليومي ويشجع الموظفين على الاستفادة من المنشورات التقنية والعلمية التي تصدر بأكبر عدد من اللغات الرسمية وغير الرسمية على نحو فعال من حيث التكلفة؛

(٥) أن يضمن تحديد ضرورة التمتع بمهارات لغوية متعددة تشمل إحدى لغات عمل الأمانة في التوصيفات الوظيفية؛

(٦) أن يعين موظفاً يمكن أن يعمل بصفة منسق للتعددية اللغوية ويكون مسؤولاً عن جملة أمور منها الإشراف على التنفيذ الشامل للتعددية اللغوية ودعمه، وأن يطلب من جميع إدارات المنظمة أن تؤيد تأييداً تاماً عمل المنسق في تنفيذ الولايات ذات الصلة بالتعددية اللغوية؛

(٧) أن يواصل تحسين موقع المنظمة الإلكتروني وتحديثه على نحو فعال من حيث التكلفة بجميع اللغات الرسمية من أجل توسيع نطاق الاطلاع عليه ووضع استراتيجية متعددة اللغات للاتصالات العامة؛

(٨) أن يتخذ الخطوات اللازمة كي يضمن، حتى في مراحل التخطيط، أن تترجم المعلومات التقنية الأساسية للمنظمة ومبادئها التوجيهية في الوقت المناسب سواء أكانت خطية أم سمعية بصرية أم رقمية بجميع اللغات الرسمية، بحيث تتاح هذه المعلومات على نطاق أوسع دون أي تأخير لا مبرر له؛

(٩) أن يعد تقريراً عن الممارسات السابقة والخيارات والحلول التقنية المحتملة، بما في ذلك التدابير الابتكارية والفعالة من حيث التكلفة وجميع الآثار البرمجية والميزانية، لتحسين الوضع الحالي وضمان إتاحة المعلومات التقنية الأساسية للمنظمة ومبادئها التوجيهية سواء أكانت خطية أم سمعية بصرية أم رقمية باللغات الرسمية الست، ويقدمه إلى جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعين لتتظر فيه، من خلال المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة.

= = =